



بيان رقم (10)

الهيئة السياسية في محافظة إدلب

بيان بشأن التهجير القسري و التغيير الديمغرافي في سوريا

في ظل الظروف العصيبة التي تشهدها البلاد من موجات نزوح وتهجير قسري ممنهج كان آخرها تهجير مواطني حي الوعر السوريين و تزامناً مع الاتفاق الذي تم بين جيش الفتح و إيران بوساطة وضمانة قطرية ، فإننا في الهيئة السياسية في محافظة إدلب نعتبر هذا الاتفاق ظالماً للشعب السوري و قيمه و مبادئ ثورته و ينتهك حقوقه الإنسانية وأهمها حقه في العيش على أرضه بأمن و سلام ، حيث أن هذا الاتفاق يزيد من الانقسام الطائفي بين مكونات الشعب السوري و يعزز عمليات التغيير الديمغرافي المخالفة للقانون الدولي لحقوق الإنسان و مبادئ الأمم المتحدة و التي يفرضها النظام و ميليشياته الطائفية مدعوماً بقوة حلفائه ، و يشكل خطراً جسيماً على وحدة سوريا المعترف بها دولياً أرضاً و شعباً .

نحن نؤكد أنه لا يحق لأي فصيل أو كيان سياسي أو جهة مفاوضة أو دولة تدعي صداقة الشعب السوري أو وكالة أممية أن تنتقص أي حق من حقوق الشعب السوري أو تفرض عليه حلاً لا يتوافق مع ثورته و كما نؤكد أن موقفنا من هذا النظام المجرم ثابت و نرفض أي اتفاق منضرد معه ، و ندعو كافة المؤسسات الثورية لتحمل مسؤولياتها في الوقوف بوجه كل مشاريع التقسيم و المحافظة على الأراضي السورية لتكون حرة و موحدة بشعبها و أرضها .

الرحمة للشهداء و النصر لثورة الكرامة

الهيئة السياسية

تاريخ 29/3/2017

السوري"، ومضيفاً أنه يزيد من الانقسام الطائفي بين مكونات الشعب السوري ويعزز عمليات التغيير الديموغرافي المخالفة للقانون الدولي وحقوق الإنسان وقوانين الأمم المتحدة. وأكدت الهيئة في بيانها أنه لا يحق لأي فصيل أو كيان سياسي أو جهة مفاوضة أو دولة تدعي صداقة الشعب السوري أو وكالة أممية أن تنتقص أي حق من حقوق الشعب السوري أو تفرض عليه حلاً لا يتوافق مع ثورته. ودعا البيان كافة المؤسسات الثورية للقيام بمسؤولياتها بالوقوف بوجه كل مشاريع التقسيم أو المحافظة على الأراضي السورية لتكون حرة موحدة يشعبها وأرضها.

صورة البيان:



المصادر: